دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

وزارة شؤون المرأة
حصاد عام 2025

يعكس حصاد وزارة شؤون المرأة لعام 2025 انتقالًا مؤسسيًا نوعيًا في موقع ودور الوزارة، من جهة قطاعية معنية بقضايا النساء إلى جهة حكومية قيادية تقود إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية، ومسارات المساءلة الدولية، وبرامج التعافي والتمكين الاقتصادي. وقد تحقق هذا التحول في سياق وطني استثنائي فرضته حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وتصاعد سياسات الاحتلال في الضفة الغربية بما فيها القدس، ما تطلّب دورًا حكوميًا فاعلًا يجمع بين الحوكمة، الحماية، التمكين، والمناصرة الدولية.

COMMISSION on the STATUS OF WOMEN

- **محور الحوكمة، القيادة، والمساءلة الدولية**

- **المشاركة في لجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة 69CSW آذار 2025**

قادت وزارة شؤون المرأة خلال عام 2025 عملية **تدويل قضايا النساء الفلسطينيات** وربطها بمنظومة حقوق الإنسان والمساءلة الدولية، عبر حضور فاعل ومؤثر في **الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة CSW 69 – +Beijing30**، حيث ركزت المداخلات الرسمية على الانتهاكات الجسيمة بحق النساء، بما يشمل العنف الجنسي، التجويع، النزوح القسري، وغياب الحماية في سياق حرب الإبادة.

- **المشاركة في مجلس حقوق الإنسان – جنيف (أيلول/سبتمبر 2025)**

كما رسّخت الوزارة حضور دولة فلسطين في **مجلس حقوق الإنسان – جنيف (أيلول 2025)** من خلال بيانات رسمية وفعاليات جانبية نقلت الخطاب الفلسطيني من توصيف إنساني إلى مطالبة قانونية بالمحاسبة. وربطت الوزارة بين **قضايا النوع الاجتماعي ومنظومة حقوق الإنسان والمساءلة الدولية**، مؤكدة أن حماية النساء تشكّل مدخلًا أساسيًا لتحقيق العدالة والمساءلة في السياق الفلسطيني.

- **تزويد وزارة الخارجية بالاستبيانات والمضامين الحقوقية الجندرية**
عملت الوزارة على إعداد وتزويد **وزارة الخارجية والمغتربين** بالاستبيانات والمضامين الجندرية ذات الصلة، لرفعها ضمن **التقارير الرسمية المقدّمة إلى منظومة حقوق الإنسان الأممية**، بما يضمن إدراج واقع النساء الفلسطينيات وتدخلات الحكومة الفلسطينية في التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان والآليات الأممية المختلفة.

- **تقديم دعوة رسمية للمقررة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات**
في إطار تعزيز مسارات **المساءلة الدولية**، قدّمت وزارة شؤون المرأة دعوة رسمية إلى **المقررة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات** لزيارة دولة فلسطين، بهدف **التوثيق الميداني للانتهاكات الجسيمة** بحق النساء والفتيات، ودعم إدراجها ضمن مسارات المحاسبة الدولية ذات الصلة.

محور القيادة العربية والاقليمية

محور

1. تولّي رئاسة لجنة وضع المرأة بجامعة الدول العربية

- شهد عام 2025 انتقال وزارة شؤون المرأة إلى موقع **القيادة العربية الفاعلة**، من خلال توليها **رئاسة لجنة وضع المرأة بجامعة الدول العربية**، بما عزز الدور الفلسطيني في صياغة الأجندة العربية لقضايا المرأة. وفي هذا الإطار، قادت الوزارة **إعلان القدس عاصمة المرأة العربية (2025–2026)** كإطار سياسي وبرامجي يسلط الضوء على واقع النساء المقدسيات والانتهاكات الممنهجة بحقهن.

- قادت الوزارة **إعلان القدس عاصمة المرأة العربية للأعوام 2025–2026** كإطار سياسي وبرامجي جامع، يهدف إلى **إبراز واقع النساء المقدسيات** والانتهاكات الممنهجة بحقهن، وحشد **الدعم العربي** لبرامج الصمود، الحماية، والتمكين، وربط البعد الرمزي بخطط تنفيذية قابلة للمتابعة.

- **2. المشاركة في إطلاق المؤشر الإقليمي للعنف ضد النساء والفتيات – بغداد (أيلول/سبتمبر 2025)**

- شاركت وزارة شؤون المرأة في **إطلاق المؤشر الإقليمي للعنف ضد النساء والفتيات** في بغداد خلال **أيلول/سبتمبر 2025**، ضمن مشاركة عربية وإقليمية واسعة. وقدمت الوزارة **مداخلة تقنية** استعرضت التجربة الفلسطينية في **الرصد والتوثيق**، و ابراز انتهاكات الاحتلال، ودور **المرصد الوطني للعنف** و**نظام التحويل** في دعم السياسات القائمة على الأدلة.

- **إعلان مسقط**
- وفي إطار تعزيز الحضور العربي–الإقليمي لفلسطين في قضايا المرأة، شاركت وزارة شؤون المرأة بفاعلية في **إعلان مسقط**، الذي شكّل محطة إقليمية مهمة لتوحيد المواقف العربية الداعمة لحقوق النساء في سياقات النزاع والأزمات. وأسهمت الوزارة في إدراج أولوية **حماية النساء الفلسطينيات** ضمن الإعلان، مع التأكيد على تجريم سياسات التجويع والتهجير القسري والعنف الجنسي، وربطها بمسارات المساءلة الدولية.
- كما عملت الوزارة على **مواءمة مخرجات إعلان مسقط مع الأجندة الوطنية الفلسطينية**، بما يشمل أجندة المرأة والسلام والأمن (1325)، والجهود العربية المشتركة في مجالات الحماية والتمكين والتعافي المبكر، الأمر الذي عزّز موقع فلسطين كطرف فاعل في صياغة الخطاب العربي الجامع لقضايا المرأة، وليس مجرد متلقٍ للدعم.

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

قرار L28 ECOSOC

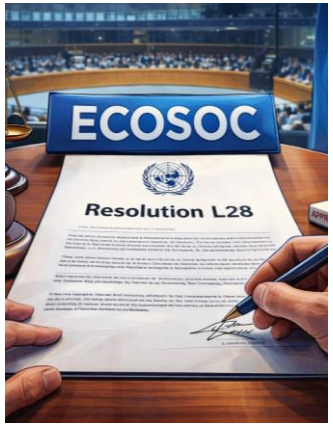

يركز على معاناة النساء والفتيات الفلسطينيات تحت الاحتلال الإسرائيلي، داعياً لإنهاء الاحتلال، وتقديم المساعدة العاجلة لهن (طبية، قانونية، معيشية، نفسية، اجتماعية)، وتعزيز حقوقهن الأساسية، بما في ذلك حق تقرير المصير.

الأهمية: اعتمد القرار بالإجماع، مما يمثل دعماً دولياً قوياً للمرأة الفلسطينية، ويطالب المجتمع الدولي بتدابير عملية لمواجهة الظروف المتدهورة.

أسهمت الوزارة في الدفع نحو اعتماد القرار الأممي **ECOSOC L.28** المتعلق بحماية النساء الفلسطينيات، وتابعت مواءمته مع السياسات الوطنية.

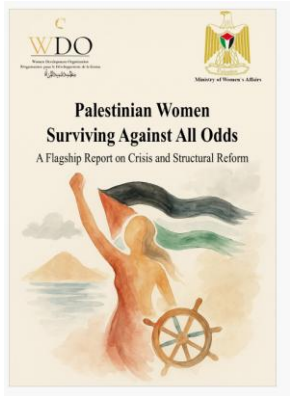

الشراكة مع منظمة تنمية المرأة – منظمة التعاون الإسلامي

شاركت الوزارة في إطلاق التقرير الشامل حول أوضاع النساء الفلسطينيات، وأسهمت في حشد الدعم الإقليمي الإسلامي لقضايا الحماية والتمكين للنساء الفلسطينيات.

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

الامانة العامة لجامعة الدول العربية ووزارة شؤون المرأة وهيئة الامم المتحدة للمرأة يعقدون حوارا اقليميا بعنوان "التجويع كسلاح حرب"

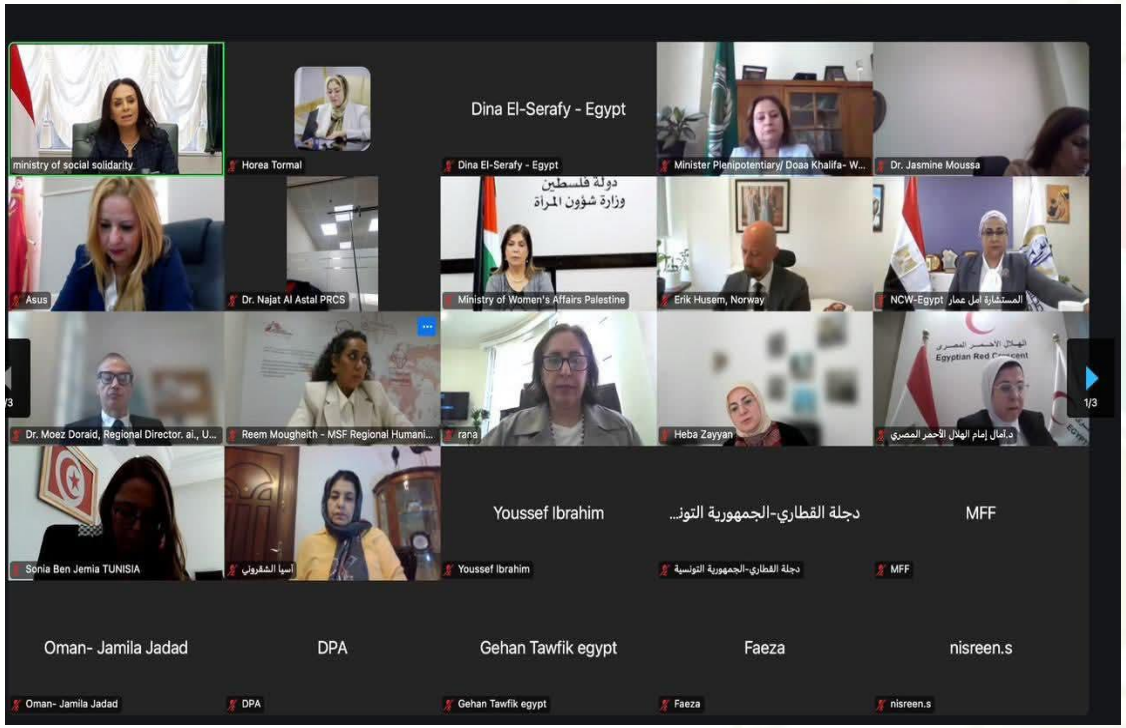

بمشاركة عربية ودولية واسعة من ممثلي الآليات المعنية بالمرأة في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ووكالات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الإغاثية والإنسانية، إضافة إلى ممثلين عن عدد من الدول الأجنبية وأعضاء لجنة الطوارئ لحماية النساء أثناء النزاعات المسلحة، عقدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة الفلسطينية والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، جلسة حوارية إقليمية عبر المنصة الرقمية بعنوان: **«التجويع كسلاح حرب: الحصار والعدوان الإسرائيلي وتداعياته على النساء في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة»**.

وهدفت الجلسة إلى تسليط الضوء على التطورات الإنسانية الخطيرة الناجمة عن الحصار والعدوان، لا سيما آثار التجويع القسري على النساء والفتيات، وانعكاساته الاجتماعية والنفسية والصحية، إلى جانب تحليل الأبعاد القانونية لاستخدام التجويع كأداة حرب محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. كما شكّلت الجلسة منصة لحشد التضامن العربي والدولي، وتوحيد المواقف للضغط من أجل وقف العدوان والحصار، وتعزيز المساءلة الدولية عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق المدنيين، وبخاصة النساء والفتيات.

قضايا النساء في مسودة الدستور الفلسطيني

ورش عمل وطنية موسّعة بالتعاون مع لجنة صياغة الدستور الفلسطيني المؤقت، بهدف تعزيز الحوار المجتمعي حول إعداد دستور يعكس تطلعات الشعب الفلسطيني ويضمن حضوراً فاعلاً لقضايا النساء في مضمونه.

وشهدت الورش مشاركة واسعة من المؤسسات الحكومية والرسمية والنسوية والحقوقية، إضافة إلى حضور لافت لقيادات نسوية فلسطينية من دول عربية وأوروبية.

واتفق المشاركون في الورشة على ضرورة أن يتضمن الدستور قضايا المرأة والطفل والأسرة بشكل واضح، وأن يستند بشكل أساسي إلى ميثاق الاستقلال بوصفه وثيقة تعكس هوية الشعب الفلسطيني وتطلعاته.

وزيرة شؤون المرأة تستعرض التجربة الفلسطينية في مساق «مشاركة النساء في صياغة الدساتير: نماذج من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» بجامعة العلوم السياسية Sciences Po في باريس

- **الإغاثة، الاستجابة الإنسانية، وإعادة إعمار غزة**

- في ظل العدوان المستمر على قطاع غزة وتداعياته الإنسانية، اضطلعت وزارة شؤون المرأة بدور **محوري وعملي في قيادة الاستجابة الإنسانية المراعية للنوع الاجتماعي**، من خلال مشاركتها الفاعلة في **غرفة العمليات المشتركة**، وتنسيق الجهود الحكومية والأهلية والدولية لضمان إدماج احتياجات النساء والفتيات في خطط الإغاثة والتعافي.
- وشملت تدخلات الوزارة:
- **تنفيذ برامج المال مقابل العمل** لدعم النساء المتضررات وتعزيز صمود الأسر، بما يوفر دخلًا مؤقتًا ويعيد إدماج النساء في النشاط الاقتصادي.
- **تنفيذ أنشطة الترفيه والدعم النفسي والاجتماعي** للنساء والفتيات والأطفال المتأثرين بالنزوح والعنف، بالتعاون مع الشركاء.
- **توزيع حقائب الكرامة** على النساء والفتيات في **قطاع غزة وجنين**، كاستجابة عاجلة للاحتياجات الأساسية في ظل الانقطاع الحاد للخدمات.
- كما أسهمت الوزارة في **ربط الإغاثة بالتعافي المبكر وإعادة الإعمار**، بما يضمن انتقالًا من الاستجابة الطارئة إلى مسارات مستدامة تعزز كرامة النساء ودورهن في إعادة بناء المجتمع

- في ظل اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية، وتحت مظلة إعلان القدس عاصمة المرأة العربية لعام 2025، نظمت مؤسسة ياسر عرفات ووزارة شؤون المرأة ندوة بعنوان "الدور القيادي للمرأة الفلسطينية: استعراض الواقع واستشراف آفاق التمكين وتعزيز الصمود وفرص الوصول إلى العدالة"، وذلك في مقر متحف ياسر عرفات بمدينة رام الله.

- **الشراكة مع المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية**

- كرّست وزارة شؤون المرأة خلال عام 2025 نهج الشراكة المؤسسية المستدامة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية، باعتبارها شريكًا وطنيًا أصيلًا في حماية حقوق النساء وتعزيز صمودهن، لا سيما في ظل سياق الحرب والعدوان وتفاقم الاحتياجات الإنسانية. وقد عملت الوزارة على توسيع أطر التنسيق والتكامل مع المؤسسات النسوية والحقوقية، من خلال إشراكها الفاعل في اللجان الوطنية، ومجموعات العمل القطاعية، ومسارات إعداد السياسات والخطط الوطنية، بما في ذلك الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 – الجيل الثالث، وتطوير منظومة الحماية والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- وفي هذا الإطار، لعبت الوزارة دورًا محوريًا في **مواءمة تدخلات مؤسسات المجتمع المدني مع الأولويات الوطنية،** وضمان اتساقها مع المعايير الحقوقية الدولية، كما أسهمت في **تمكين المؤسسات النسوية والحقوقية من الوصول إلى التمويل الدولي** وتنفيذ تدخلات نوعية في مجالات الحماية القانونية والنفسية، التوثيق والرصد، الدعم النفسي الاجتماعي، والتمكين الاقتصادي، خاصة في قطاع غزة والمناطق الأكثر تضررًا. وشكّلت هذه الشراكات ركيزة أساسية في **تعزيز المساءلة، وتوثيق الانتهاكات، ونقل صوت النساء الفلسطينيات إلى المنابر الإقليمية والدولية،** بما يعكس نموذجًا تشاركيًا يقوده العمل الحكومي بالشراكة مع المجتمع المدني، ويعزز فعالية الاستجابة الوطنية واستدامتها.

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

تسهيل تمويل الشركات غير الربحية النسوية – تجسيد للدور القيادي للوزارة (2025)

جسّد عام 2025 تحول وزارة شؤون المرأة إلى **فاعل قيادي ومُمكِّن للتمويل**، حيث اضطلعت بدور محوري في **تسهيل وصول الشركات غير الربحية النسوية إلى التمويل الدولي**، من خلال قيادة التنسيق مع الشركاء والمانحين، ومواءمة أولويات التمويل مع السياسات الوطنية، وتقديم الإسناد الفني والمؤسسي اللازم لضمان جاهزية هذه الشركات واستدامة تدخلاتها.

وقد أسهم هذا الدور القيادي في **تعبئة تمويل دولي تقديري يتراوح بين 8–10 ملايين دولار أمريكي** خلال عام 2025، وُجِّه لدعم تدخلات متكاملة في **الحماية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات**، لا سيما في ظل تداعيات الحرب على قطاع غزة.

وشملت هذه التدخلات الحماية القانونية والنفسية، إنشاء وتشغيل المساحات الآمنة، التمكين المعيشي وسبل العيش، دعم الأرامل والأسر المتضررة، والاستجابة الإنسانية الطارئة.

ونُفِّذت هذه المشاريع عبر **شركات غير ربحية نسوية** وبالشراكة مع جهات دولية متعددة، ضمن نموذج تقوده الوزارة يقوم على **تنسيق الموارد، توجيه التمويل، وضمان الاتساق مع الأجندة الوطنية**. ويعكس هذا الإنجاز انتقال الوزارة من دور تنسيقي تقليدي إلى **قيادة عملية في إدارة وتيسير التمويل**، بما يعزز استدامة عمل الشركات غير الربحية، ويرسّخ موقعها كشريك تنفيذي أساسي للسياسات الحكومية، وقناة فعّالة للاستجابة للاحتياجات العاجلة للفئات الأكثر هشاشة.

إطلاق قمة المرأة والتكنولوجيا والمال

- إطلاق أول إستراتيجية وطنية للتمكين الاقتصادي للنساء، التي تم تطويرها بالتعاون مع برنامج WoMENA المنفذ من GIZ والممول من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ
- تضمنت القمة جلسات حوارية ناقشت دور التكنولوجيا والتحول الرقمي في خلق فرص اقتصادية جديدة للنساء، وأهمية الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، إضافة إلى استعراض تجارب رياديات فلسطينيات في الابتكار، ومسارات تطوير الاقتصاد الرقمي، والفرص المستقبلية أمام النساء في قطاع التكنولوجيا والمال.

محور الحماية، الوقاية، والاستجابة المتكاملة

تفعيل اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد المرأة

واصلت الوزارة رئاسة وتفعيل اللجنة الوطنية العليا بوصفها المظلة الوطنية الجامعة، لتوحيد الجهود الحكومية والأهلية والأممية، وربط الحماية بالتمكين والمساءلة.

•إقراردليل الإجراءات الموجدة لنظام **التحويل الوطني** ودليل **إجراءات الحالات الحرجة**.

إطلاق الجيل الثالث من الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2025–2027)

أطلقت الوزارة الجيل الثالث من الخطة الوطنية، بما يعزز مقاربة شاملة للحماية والمشاركة والوقاية، ويربط أجندة المرأة والأمن والسلام بالتعافي وإعادة الإعمار. ويجسّد الجيل الثالث من الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 تحولًا نوعيًا في المقاربة الوطنية لأجندة المرأة والسلام والأمن، حيث انتقل من التركيز على الاستجابة الطارئة إلى مقاربة شاملة تدمج بين الحماية، المشاركة، والوقاية، وتربط قضايا النساء مباشرة بمسارات التعافي وإعادة الإعمار، وبناء السلام، وضمان عدم الإفلات من العقاب.

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

محور التمكين الاقتصادي والعدالة الاجتماعية 2:1

اعتمدت وزارة شؤون المرأة خلال عام 2025 إطار «الاقتصاد الفلسطيني الجامع» كمرجعية سياساتية لتدخلات التمكين الاقتصادي، يهدف إلى نقل النساء من الهشاشة إلى الإنتاج، ومن الاعتماد على الإغاثة إلى التمكين المستدام، من خلال الربط بين الحماية الاجتماعية، الشمول المالي، والعمل اللائق، وتطوير سلاسل القيمة المراعية للنوع الاجتماعي، مع تركيز خاص على النساء المعيلات، والنازحات، وسيدات الأعمال في المناطق المتضررة.

تنفيذ المشاريع الممولة والمنفذة

نفذت الوزارة حزمة من المشاريع الممولة دوليًا، ركزت على التمكين الاقتصادي للنساء، دعم المبادرات النسوية، والتعاونيات، وتعزيز سبل العيش المستدامة.

مشروع – OILالسنة الثانية (تمكين اجتماعي واقتصادي)

نفذت الوزارة مشروع OILبتمويل من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، وحقق خلال عام 2025 النتائج التالية:

- إطلاق 15 مبادرة تقودها النساء
- تدريب 91 امرأة بواقع نحو 60 ساعة تدريبية
- تدقيق تشاركي ل 5 جمعيات تعاونية + دراسة عن سلاسل القيمة وتحديد منتجين قابلين للتطوير

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

محور التمكين الاقتصادي والعدالة الاجتماعية 2:2

قيادة وزارة شؤون المرأة لبرنامج الصناعات الثقافية والإبداعية Culture & Creative Industries

في إطار تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء وتنويع القطاعات المنتِجة، قادت **وزارة شؤون المرأة** خلال عام 2025 **برنامج الصناعات الثقافية والإبداعية Culture & Creative Industries**، وهو برنامج أوروبي يُنفَّذ بالشراكة مع **التعاون الإنمائي الإيطالي**، وبمشاركة **تسع وزارات فلسطينية** ذات صلة، ضمن نموذج حكومي تشاركي يعكس نهج العمل عبر القطاعات.

وهدف البرنامج إلى إدماج النساء، لا سيما الشابات والمبدعات، في قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية باعتباره أحد القطاعات الواعدة اقتصاديًا، والقادرة على خلق فرص عمل مستدامة، وتعزيز ريادة الأعمال النسوية، وربط الثقافة بالاقتصاد والهوية الوطنية.

برنامج «تصدير» وتعزيز دور وزارة شؤون المرأة في القطاع الخاص والمسؤولية الاجتماعية

في إطار توسيع آفاق التمكين الاقتصادي للنساء، وتعزيز شراكة فاعلة مع القطاع الخاص، قادت وزارة شؤون المرأة خلال عام 2025 **برنامج "تصدير"** بوصفه تدخلًا استراتيجيًا يهدف إلى **ربط تمكين النساء اقتصاديًا بالقطاع الخاص والأسواق**، وتعزيز التزام الشركات بمبادئ **المسؤولية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين**.

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

محور الشراكات الدولية وتنسيق التمويل

تفعيل مجموعة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي ضمن LACS

قادت الوزارة مجموعة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي ضمن سكرتاريا تنسيق المساعدات LACS، بما عزز مواءمة تدخلات الشركاء الدوليين والمانحين مع الأولويات الوطنية.

الشراكة مع ليتوانيا

نفذت الوزارة برامج متخصصة في القيادة والتواصل الاستراتيجي بالشراكة مع ليتوانيا، لتعزيز قدرات التأثير والخطاب العام للقيادات النسوية.

تجنيد موارد إضافية مع UNFPA لعام 2026

عملت الوزارة على تجنيد موارد مالية إضافية مع UNFPA لدعم المرصد الوطني للعنف وربطة بخريطة تفاعلية عن مزودي الخدمات بجميع محافظات الوطـن وخارطة حرارية لرصد أشكال العنف، تطوير خارطة مسارات لنظام التحويل، وبرامج التوعية.

استقطاب تمويل دولي بقيمة تقارب 2 مليون يورو

نجحت الوزارة في استقطاب تمويل إضافي لدعم التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات، بما يعزز الانتقال من الإغاثة إلى التمكين المستدام.

Analysis of Women's Economic Empowerment Solutions

إطلاق تقرير زيادة مشاركة النساء في سوق العمل بنسبة 5%

أعدت الوزارة تقريرًا وطنيًا بالشراكة مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حدد هدفًا استراتيجيًا يتمثل في رفع مشاركة النساء في سوق العمل بنسبة 5%، كمؤشر قابل للقياس ضمن أجندة الاقتصاد الجامع والعمل اللائق.

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

محور: المعرفة، الشباب، والابتكار المجتمعي

الشراكات الأكاديمية والثقافية

عززت الوزارة شراكاتها مع الجامعات الفلسطينية، لا سيما جامعة القدس والجامعة العربية الأمريكية، وقدمت مداخلات في منابر وطنية متعددة، وأسهمت في تنظيم مناظرات طلابية بالتعاون مع لجنة العلوم والثقافة.

الطفل والتوعية المجتمعية

نفذت الوزارة شراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل لتطوير موقع صديق للأطفال، وإعداد محتوى توعوي مبتكر يشمل ألعابًا، مسابقات، إنفوجرافيك، وشخصيات كرتونية (زيتونة ويوسف).

اطلاق مشروع المناظرات المدرسية حول المشاركة السياسية للمرأة

- المشروع "المناظرات المدرسية حول المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين"، اطلقته وزارة شؤون المرأة ووزارة التربية والتعليم العالي بالشراكة مع اللجنة الوطنية الفلسطينية للثقافة والتربية والعلوم و بتمويل من "الإيسيسكو"
- وتندرج هذه المبادرات ضمن توجه استراتيجي تقوده الوزارة للاستثمار في الوقاية بعيدة المدى، وبناء جيل واعٍ بالحقوق والمواطنة والمشاركة السياسية، بما يعزز استدامة التحول الثقافي الداعم لمشاركة النساء في الحياة العامة وصنع القرار.

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

المجلس الشبابي

المجلس الاستشاري الشبابي الذي أطلقته وزارة شؤون المرأة في فلسطين يمثل خطوة نوعية نحو تعزيز دور الشباب في المشاركة الفاعلة بصنع السياسات والاستراتيجيات الوطنية، خاصة في قضايا النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة.

يهدف المجلس إلى

- تمكين الشباب من المساهمة في تطوير المجتمع واتخاذ القرارات المؤثرة على مستقبلهم، وتعزيز دورهم كشركاء فاعلين في بناء مستقبل مشرق لفلسطين.
- كما يسعى المجلس إلى دعم قضايا النساء والشباب، الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي
- وتوفير بيئة حاضنة لتبادل الخبرات وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

إنجازات التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات

التحول إلى **أنظمة إلكترونية شاملة** (الموارد البشرية، المستودعات، أوامر الحركة، الأرشفة الالكترونية و نظام متابعة وتقييم مركزي).

تنفيذ **مشروع نقل وبناء غرفة سيرفرات** بمعايير عالمية، وتفعيل النسخ الاحتياطي والأمن السيبراني.

الانتهاء من تصميم الموقع الإلكتروني الجديد للمرصد الوطني للعنف، ليشمل رصد العنف المجتمعي، العنف الاقتصادي، وعنف الاحتلال والمستوطنين، بما يوفر منصة وطنية موحدة للبيانات والتحليل.

قوالب ريلز

- تطوير محتوى مرئي مؤثر ريلز، بودكاست، Vox Pop، إنفوغرافيك (مرتبط بالمرصد وحملات المناصرة).
- تغطيات إعلامية وطنية ودولية للمشاركات الأممية والعربية.

التخطيط والموازنات